

# ولادة مشوهة لحكومة ذراع إيران في صنعاء

الأمناء / خاص:



بعد 11 شهراً، خرجت ميليشيا الحوثي- ذراع إيران في اليمن، بحكومة إرهابية بامتياز عقب تعيين القيادي أحمد غالب الرهوي، أحد القادة المتورطين في تجنيد الأطفال رئيسياً لما أسموها حكومة «التغيير والبناء».

ولادة مشوهة للحكومة التي قال عنها زعيم الميليشيات إنها تأتي ضمن ما أسماها «التغيرات الجذرية» عقب الإطاحة بحكومة الانقلاب التي كان يترأسها عبدالعزيز بن حبتور في سبتمبر العام الماضي. حيث يؤكد التعيين أن الحكومة الحوثية الجديدة ما هي إلا تبادل أدوار لاستكمال قبضة الميليشيات على مفاصل الدولة من القواعد الدنيا إلى العليا.

وظلت الميليشيات الحوثية تماطل في تسمية رئيس الحكومة الجديد، في حين أن مخططاً آخر كان يدار خلف الستار والمتمثل في تعيين الكثير من المسؤولين الحكوميين والموظفين المواليين لهم داخل القطاع العام. هو ما يؤكد أن تعيين القيادي الرهوي ما هو إلا تحصيل حاصل لاستكمال الأدوار وتمير المشروع الطائفي الذي يهدف إلى تدمير اليمن وليس لإنقاذ وانتشال من الوضع المزري كما يحاول زعيم الميليشيات الحوثية تصويره.

ورئيس الحكومة الحوثي ينحدر من محافظة أبين، وهو عضو لجنة دائمة حزب المؤتمر الشعبي العام- جناح صنعاء الموالي للميليشيات الحوثية. وهو أحد أبرز الأدوات التي يستخدمها الحوثيون داخل الحزب لتفكيكه وتمزيقه خصوصاً عقب اغتيال زعيم الحزب الرئيس اليمني الأسبق علي عبدالله صالح. كما وجهت اتهامات كثيرة للرجل بالوقوف وراء عملية تفكك الحزب وتمزيقه وتخطيط قراره، وكذا تورطه في حملة الاعتقالات التي طالت الكثير من قواعد حزب المؤتمر ووضع قياداته تحت الإقامة الجبرية.

وفي العام 2021، كشف تقرير حقوقي صادر عن منظمة ميون لحقوق الإنسان، حقيقة الرجل وما يقوم به من خلال ضم اسمه إلى قائمة اللائحة السوداء المتورطة في عملية تجنيد أطفال اليمن والزج بهم في محارق الموت. حيث احتل الرهوي المرتبة العاشرة في القائمة التي تضم 125 قيادياً

تغيير ولا بناء، ولا رواتب، ولا حيلة، كله وهم على وهم، والأيام بيننا، مضيافاً: «أي حكومة تأتي ولم يكن من أولوياتها صرف المرتبات وتحسين معيشة الناس مرفوضه ولا داعي تكسروا رؤوسنا بالتغيير والشعارات المزيفة».

بدوره الكاتب والسياسي محمد المقالح قال إن المشكلة ليست في تبديل المواقع والأشخاص بل في الخط العام للسلطة الحاكمة- في إشارة إلى سلطة الحوثيين المسيطرة على الوضع، مضيفاً: «ما يجري لن يحدث فرقاً».

وقال في تعليقه على قرار تعيين الرهوي رئيساً للحكومة في صنعاء: «لو سألت نفسك ما الفرق إذا بدلت أحدهما مكان الآخر لما وجدته. وطالما أن أحدهما لم يحدث فرقاً في موقعه السابق فلن يحدث فرقاً في موقعه اللاحق، نقطة من أول السطر». وأضاف: «المشكلة ليست في تبديل مواقع البيادق بل في الخط العام للسلطة، وعليها أن تمتلك إرادة التغيير أولاً، وأن تعطي من تكلفه السلطة الكافية لتنفيذها».

ومخاطباً الحوثي: أين الجذري؟! هناك «تغيير» لكن ليس هناك «جذري»، سيستمر الوضع المزري، كون تسمية رئيس الحكومة الجديدة من نفس المنظومة وبنفس العرف المتبع منذ سنوات وبنفس منطق الإحصاءة القاضي بأن يكون رئيس الحكومة مؤتمرياً ومن الجنوب».

وأشار إلى أن «الأمر تسير بنفس النمطية ونفس العقلية وبنفس التكرار، ثم يريدوننا أن نتوقع نتائج مختلفة عن السابق؟!». وأوضح أن «الرهوي لم يكن فعالاً وهو في المجلس السياسي الأعلى، فكيف سيكون فعالاً وهو رئيس الحكومة؟! وأضاف: «الأمر ذاته ينطبق على ابن حبتور، لكن بشكل معكوس».

في حين عضو مجلس نواب صنعاء، أحمد سيف حاشد، وصف القرار بأنه قرار تشكيل حكومة تغيير وبناء «مشاطية». في إشارة إلى من قام بإصداره القيادي الحوثي «مهدي المشاط» رئيس ما يسمى المجلس السياسي الأعلى. وقال حاشد على حسابه في موقع «إكس»: «لا

مرتبطين بزعيم الحوثيين ويتولون مباشرة تجنيد الأطفال والزج بهم في جبهات القتال. القائمة التي أعدتها المنظمة الحقوقية المعنية بمراقبة تجنيد الأطفال خلال الحرب في البلاد جاءت بتنسيق مع جهات أممية، وهو ما يؤكد أن الرجل تحت المهجر الحقوقي على مستوى العالم.

الولادة الصورية للحكومة الحوثية الجديدة، لقيت انتقادات واسعة من قبل سياسيين وكتاب في اليمن حتى من الموالين للميليشيات الحوثية، الذين وصفوا القرار بأنه ليس تغييراً جذرياً كما تم الترويج له من قبل زعيم الميليشيات عبدالملك الحوثي في خطابه المتكررة، مشيرين إلى أن ما حدث هو تبادل أدوار، وأن الأوضاع المتدهورة سوف تستمر.

وقال الكاتب والسياسي، أزال جاوي، في تغريدة له على صفحة في «إكس»: «إن تعيين الرهوي رئيساً للحكومة ليس تغييراً جذرياً كما وعد زعيم أنصار الله عبدالملك الحوثي، واصفاً التعيين بأنه جرعة تخديرية وعلى طريقة «ديمة وخلفوا بابها».

## التعامل مع ظاهرة الهجرة غير الشرعية.. بين حزم أممي وتعامل إنساني

الأمناء / خاص:

مراعاة أقصى درجات الحسم والحزم الأمني إزاء أي مخططات مشبوهة للزج بعناصر مندسة تشكل تهديداً للجنوب.

حرص الجنوب على إتباع هذا الحزم، يأتي نظراً لما تملكه قوى الإرهاب اليمنية من باع طويلة في استهداف الجنوب بهذا السلاح، من حيث الزج بعناصر إرهابية تتسلل على هيئة مهاجرين.

كما عمدت تلك التيارات للعمل على الضغط بشكل أكبر على المنظومة الخدمية في الجنوب لا سيما مع تعرض الجنوب في الأساس لحرب خدمات ضارية أحدثت معاناة كبيرة للمواطنين.

وهذا الحسم والحزم مصحوب كذلك بمراعاة الجوانب الإنسانية في التعامل مع هذا الملف، وتحديداً على صعيد الاحتياجات الأساسية التي تسجل أساساً كبيرة من التردد والترهل.



المنظمات الدولية والمجتمع الدولي لمساندة جهود السلطة المحلية. وجرى التشديد على ضرورة رفع مستوى التنسيق بين الجهات المختلفة لاتخاذ الإجراءات اللازمة للحد من مخاطر إقامتهم، بما يضمن حماية حقوق أبناء المحافظة ويعزز الأمن المحلي. كما تم التأكيد على أهمية التعااطي الإنساني مع الوافدين وفقاً للقوانين والأنظمة الدولية. الجنوب يتعاطى مع ملف المهاجرين غير الشرعيين باستراتيجية متكاملة، تقوم في أحد جوانبها على

الأمنية وتوجيهات المحافظ، عوض بن الوزير، بشأن سبل الحد من النتائج المترتبة على تدفق المهاجرين غير الشرعيين على المحافظة، لاسيما في مدينة عتق.

ترأس الاجتماع، وكيل محافظة شبوة الدكتور عبد القوي لمرق واللواء ركن عادل المصعبي قائد محور عتق، ومدير أمن المحافظة، العميد الركن فؤاد النسي.

واستعرض اللقاء، الذي جاء ضمن الجهود المبذولة للحد من تداعيات تدفق المهاجرين غير الشرعيين، توجيهات المحافظ وقرارات اللجنة الأمنية المتعلقة بالتعامل مع الأعداد الكبيرة من المهاجرين، وما قد يترتب على ذلك من تداعيات سلبية على الأمن والاستقرار المحلي.

وبحث الاجتماع، مجموعة من الإجراءات التي تساهم في تنظيم ترتيبات الإيواء المؤقت لهؤلاء المهاجرين، بالتنسيق مع الجهات المعنية، مع التأكيد على أهمية دعوة

تمثل ظاهرة الهجرة غير الشرعية مصدر تهديد مباشراً وغير مباشر، يتعرض له الجنوب من قبل تيارات الإرهاب اليمنية التي تعمل على توسيع رقعة هذا الاستهداف في الجنوب للمساس باستقراره.

وتحرص القيادة الجنوبية، المتمثلة في المجلس الانتقالي، على وضع حلول تعالج هذا الاستهداف بشكل قاطع، وتفويت الفرصة عن أي محاولة لتشكيل تهديد ضد الجنوب بأي شكل من الأشكال.

محافظة شبوة واحدة من مناطق الجنوب التي تعاني بشكل كبير من تدفق أعداد كبيرة من المهاجرين غير الشرعيين ممن يشكلون تهديداً مباشراً لطبيعة حالة الاستقرار بالمحافظة.

وفي هذا الإطار، ناقش اجتماع مشترك آلية تنفيذ قرارات اللجنة